

Distr.
GENERAL

TD/B/C.II/ISAR/45*
21 August 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير

الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الخامسة والعشرون

جنيف، ٤-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي

دراسة حالة خاصة بمصر

مذكرة من أمانة الأونكتاد**

موجز

توضح دراسة الحالة هذه النهج الذي اتبعته مصر في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتقدم نظرة عامة عن الجهود التي بذلها البلد لتعزيز معاييرها في مجال المحاسبة، والإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات على مدى العقدين الماضيين. وتقوم مجموعة معايير المحاسبة المصرية الحالية على المعايير الدولية للإبلاغ المالي، كُتِبَ بعضها مراعاةً لخصوصية حالة البلد. من هذه المعايير: عرض القوائم المالية (البيانات المالية)؛ والأصول الثابتة؛ والإفصاح عن الأدوات المالية؛ والقواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي. وتقوم المعايير المصرية للمراجعة على المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتناقش هذه الدراسة أدوار مختلف الهيئات التنظيمية - بما فيها الهيئة العامة لسوق المال، والبنك المركزي وهيئة الرقابة على التأمين - في مجال تنفيذ معايير المحاسبة وإنفاذها. وتشير الدراسة إلى أن عملية إصدار معايير المحاسبة المصرية، بما فيها الترجمة إلى العربية، عملية طويلة. ونتيجة لذلك، ثمة فجوة فاصلة بين مجموعة معايير المحاسبة المصرية السارية حالياً والمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتسלט هذه الورقة الضوء على الحاجة إلى بناء القدرات في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات تيسيراً لتنفيذ المعايير في هاذين المجالين. كما يسלט الضوء أيضاً على الحاجة إلى نظام للتعليم المهني المستمر وفقاً للمتطلبات المعترف بها دولياً.

* كانت وثائق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ تصدر سابقاً تحت الرمز TD/B/COM.2/ISAR/...

** أعدت هذه المذكرة بمساهمة قيّمة من الدكتور أشرف الشرقاوي، أستاذ المحاسبة بجامعة القاهرة؛ والدكتور أحمد فؤاد، مدرس المحاسبة، بجامعة القاهرة؛ وداليا إبراهيم، مدرسة مساعدة، بمعهد التخطيط القومي.

أولاً - معلومات أساسية

١- نظراً لاعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي على نطاق واسع في السنوات الأخيرة، انكب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد على استعراض القضايا العملية الناشئة في معرض تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بغية تيسير تبادل التجارب والدروس المستخلصة فيما بين الدول الأعضاء. وفي الدورة الثانية والعشرين للفريق العامل، تداول الفريق بشأن مذكرة معلومات أساسية (TD/B/COM.2/ISAR/28) أعدتها أمانة الأونكتاد التي سلطت الضوء على قضايا التنفيذ العملي الرئيسية ذات الصلة بالترتيبات المؤسسية والتنظيمية، وآليات الإنفاذ، والقضايا التقنية وبناء القدرات. وعلى أساس هذا الإطار، أعدت دراسات حالات خاصة بالبرازيل وألمانيا والهند وجامايكا وكينيا ونُظر فيها في الدورة الثالثة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل. وعلاوة على ذلك، جرت مناقشة دراسات الحالات القطرية الخاصة بباكستان، وجنوب أفريقيا وتركيا في الدورة الرابعة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل.

٢- ولدى اختتام دورته الرابعة والعشرين، طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل إلى أمانة الأونكتاد الاستمرار في إجراء دراسات بشأن قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي، بما فيها مواضيع ذات صلة بذلك مثل تنفيذ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وبناء عليه، أعدت دراسات حالات قطرية بشأن التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وتشمل مصر، وبولندا، وسويسرا، والمملكة المتحدة - إضافة إلى دراسة بشأن التحديات العملية والاعتبارات المتصلة بها في مجال تنفيذ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات - لكي ينظر فيها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في دورته الخامسة والعشرين. والهدف الرئيسي من هذه الورقات تيسير تبادل التجارب فيما بين الدول الأعضاء.

٣- وتعرض هذه المذكرة نتائج دراسة الحالة التي أجريت في مصر. وتناقش الأحكام التنظيمية الرئيسية في مصر فيما يتعلق بالمحاسبة، والإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات. وتعطي أمثلة عن التنفيذ العملي لمعايير المحاسبة المصرية القائمة على المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتعرض الدراسة تأملات في القضايا الرئيسية الناشئة في عملية التنفيذ والإنفاذ.

ثانياً - مقدمة

٤- استفادت مصر بقدر كبير من الإصلاحات التي استهدفت فتح اقتصادها وتحريره في السنوات الأخيرة وسرعان ما أصبحت اقتصاد سوق دينامي يقوده القطاع الخاص وأضحت مندججة بشكل جيد في الاقتصاد العالمي^(١). فقد حققت معدلات نمو ممتازة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧,١ في المائة في ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - بعد ما كانت بنسبة ٤,٦ في المائة في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وبنسبة ٦,٩ في المائة في ٢٠٠٥/٢٠٠٦^(٢) - وتوقع صندوق النقد الدولي معدلاً يناهز ٧ في المائة بالنسبة للسنوات القلائل المقبلة. وصاحب هذا الأداء رقم قياسي في الاستثمار الأجنبي المباشر يفوق ٦ مليارات دولار أمريكي عام ٢٠٠٦. وطراً تحسن على معظم المؤشرات الاقتصادية

(١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007، *African Economic Outlook*.

(٢) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، *Economic Trends Report: Egypt*, May 2007.

والاجتماعية. وازداد استثمار القطاع الخاص من متوسط ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المالية ٢٠٠١-٢٠٠٤ إلى ١٣,١ في المائة في ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر من متوسط ٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ إلى ٨,٦ في المائة في ٢٠٠٧.

٥- واتخذت مصر خطوات هامة لتحرير التجارة في الخدمات المالية، وفقاً لمعايير منظمة التجارة العالمية. فبموجب القانون المصري، للمستثمرين الأجانب حرية المشاركة في سوق الأوراق المالية بدون أي قيود متصلة بالملكية. وتنطبق القواعد الإدارية والتشريعية على كل من الشركات المصرية والمؤسسات المالية الدولية. وعلى غرار ذلك، تسري قواعد القيد والتداول ذاتها على كل من الأوراق المالية المحلية والأجنبية. وختاماً، صار المستثمرون الأجانب أحراراً الآن في تداول الأوراق المالية دون أي قيود على حركة رأس المال.

٦- ولأن مصر بلد نام ذو سوق مال ناشئة، فهي تتابع عن كثب التطورات الدولية الحاصلة في مجال الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات. فهيئة سوق المال ملتزمة تماماً بجعل سوق المال المصرية موافقة للمعايير الدولية، وتدعو إلى الانضمام إلى قواعد تنظيم الأوراق المالية التي وضعتها المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ومبادئ إدارة الشركات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأنظمة ترقيم الأوراق المالية التي وضعتها رابطة وكالات الترقيم الوطنية، بالإضافة إلى أفضل الممارسات في مجال المقاصة والتسوية، والمعايير المصرية والدولية للمحاسبة ومراجعة الحسابات، وتوصيات مكافحة غسل الأموال التي أصدرتها فرقة العمل للإجراءات المالية.

٧- ويعرض هذا التقرير التطور التاريخي الحاصل في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي في البلد ويناقش التطورات التنظيمية الأخيرة التي طرأت عقب محاولات التقارب مع المجموعة العالمية لمعايير الإبلاغ المالي المشار إليها باسم المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وبذلك يعرض هذا التقرير التجربة المصرية في التكيف مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي فضلاً عن الدروس المستفادة من عملية التنفيذ.

٨- لمصر تاريخ حافل بالأحداث في ميدان الإدارة المالية والمحاسبة. ففي الستينات، ومع الانتقال إلى الإدارة الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزي، والتأميم، وسرعة توسع القطاع العام، أصبح الجهاز المركزي للمحاسبة الوكالة الحكومية المسؤولة عن مراجعة حسابات القطاع العام، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة. وفي منتصف السبعينات، وضعت الحكومة المصرية سياسة "الباب المفتوح" لتحرير الاقتصاد الوطني؛ وفي ١٩٩١، أطلقت الحكومة إصلاحاً اقتصادياً شاملاً وبرنامجاً للتكييف الهيكلي بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتمازس المؤسسات الدولية المانحة/القارضة من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ضغوطاً على البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي كجزء من برامجها الإصلاحية. وتحتج هذه المؤسسات في ذلك بأن تطبيق وتنفيذ معايير المحاسبة المتعارف عليها دولياً أمر لازم لنيل ثقة المستثمرين.

٩- وتذكر مصر أن استمرارية هذا البرنامج وقف على وجود إطار تنظيمي مالي سليم، ووجود معلومات ذات مصداقية عن الشركات واعتماد معايير متعارف عليها دولياً في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات. ومن هذه

الجهود، أطلقت مصر عدة مبادرات لإصلاح نظم الإبلاغ المالي ومتطلبات الإفصاح لدى الشركات، إضافة إلى المعايير والممارسات المتعلقة بالحاسبة ومراجعة الحسابات^(٣).

١٠ - وبذلت حكومة مصر جهوداً من أجل تعديل القانون بغية الامتثال للمعايير المتعارف عليها دولياً في مجال الحاسبة ومراجعة الحسابات. ومن هذه التعديلات صياغة قانون جديد لممارسة الحاسبة وتعديل قانون الشركات، وقانون سوق رأس المال، وقانون المصارف. ونتيجة لذلك، أجريت تحسينات هامة على متطلبات الحاسبة والإفصاح والشركات المطروحة أسهمها للتداول العام والمؤسسات المالية، إضافة إلى معايير الحاسبة المصرية، مقارنة بمعايير الحاسبة الدولية. إضافة إلى ذلك، صيغ مشروع قانون جديد لمزاولة مهنة الحاسبة. ونتيجة لمختلف الإصلاحات ومن أجل تحسين نوعية الإبلاغ والإفصاح الماليين، صدرت في ٢٠٠٦ مجموعة جديدة من معايير الحاسبة المصرية على أساس المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وعلاوة على ذلك، أعدت مجموعة جديدة من المعايير المصرية للمراجعة على أساس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات وصدرت بموجب مرسوم وزارة الاستثمار رقم ٢٠٠٨/١٦٦.

ألف - نبذة تاريخية عن الحاسبة في مصر

١١ - تاريخياً، لم تكن الحاسبة المصرية مرتبطة باقتصاد السوق في توجهها وإنما كانت تتبع مبادئ الحاسبة الكلية مع تدخل حكومي شديد للسيطرة على الاقتصاد، وكانت وثيقة الصلة بالحاسبة لأغراض ضريبية. غير أن عملية تحرير الاقتصاد في التسعينيات - التي استهدفت إحداث اقتصاد موجه للسوق الحرة - شملت إعادة تنشيط سوق البورصة في ١٩٩٥ ووضع برنامج للخصخصة. وطرحت عملية الانتقال تحديات للحكومة، ومؤسسات القطاع الخاص ووظيفة الحاسبة. وبما أن الهدف كان زيادة دور القطاع الخاص، فقد دعت الحاجة لذلك إلى القيام بتغييرات لنظم الحاسبة وإصلاحات لها من أجل تحسين صنع القرار، وجذب الاستثمار، وحفز التنمية الاقتصادية عبر زيادة المنافسة وتحسين مستوى ثقة المستثمرين الأجانب في الحافظات بسوق رأس المال المصرية^(٤).

باء - معايير الحاسبة والمراجعة المصرية (١٩٩٧-٢٠٠٢)

١٢ - في إطار عملية الإصلاح، نهجت حكومة مصر سياسة تروم مواءمة معايير الحاسبة المصرية مع معايير الحاسبة الدولية التي أصدرها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. وقررت مصر مواءمة معايير محاسبتها الوطنية مع معايير الحاسبة الدولية مع الحرص على مراعاة خصوصيات البيئة المصرية. ونتيجة للقرار الوزاري رقم ٥٠٣، أنشأت مصر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ اللجنة الدائمة لمعايير الحاسبة والمراجعة من أجل إصدار معايير الحاسبة المصرية التي تقرر أن تستند إلى معايير الحاسبة الدولية، وإن كُيفت لتتناسب والظروف المحلية. ورغم أن المسؤولية الرسمية عن وضع معايير الحاسبة والمراجعة تقع على عاتق اللجنة الدائمة، فإن جمعية المحاسبين والمراجعين

(٣) البنك الدولي. *Report on the Observance of Standards and Codes, Egypt, Arab Republic: Accounting and Auditing*. 15 August 2002.

(٤) Samaha K and Stapleton P. Compliance with International Accounting Standards in a national context: Some empirical evidence from the Cairo and Alexandria Stock Exchanges. *Afro-Asian Journal of Finance and Accounting*. 2008. 1 (1).

المصرية هي المسؤولة الرئيسية، من حيث الممارسة، عن صياغة معايير المحاسبة والمراجعة. ذلك أن لجنة وضع المعايير التابعة للجمعية تنتقي معايير المحاسبة والمراجعة الدولية التي تنطبق على حالة مصر. ولدى انتقاء اللجنة لمعيار دولي، يُترجم إلى العربية ويصبح أساساً لصياغة معيار مصري يجسد متطلبات محددة بموجب القوانين والأنظمة المصرية. ويقدم مشروع المعيار إلى اللجنة الدائمة من أجل مناقشته ووضع اللمسات الأخيرة عليه ثم اعتماده. وتحال الصيغة النهائية للمعيار على وزارة التجارة الخارجية لكي تصدره بموجب مرسوم وزاري^(٥).

١٣- ومنذ ١٩٩٨، يُطلب إلى جميع الشركات المسجلة في مصر الامتثال لمعايير المحاسبة المصرية الجديدة. وبحلول ٢٠٠٠، كان هناك ٢٢ معياراً مصرياً للمحاسبة، معظمهم مشابه لمقابله في معايير المحاسبة الدولية باستثناء فروق طفيفة. وكان الهدف الرئيسي من النهج المتبع تحسين نوعية المعلومات الصادرة عن الشركات المسجلة، وتحسين صنع القرار، وجذب المستثمرين، وحفز التنمية الاقتصادية عبر زيادة المنافسة وتحسين مستوى ثقة المستثمرين الأجانب في الحافظات بسوق رأس المال المصرية.

١٤- وفي ٢٠٠٢، كان لمصر ٢٢ معياراً للمحاسبة و٦ معايير للمراجعة. ولا تتناول المعايير المصرية للمراجعة الصادرة في ٢٠٠٠ إلا قضايا الإبلاغ بينما تتجاهل المجالات الأخرى من معايير المراجعة الدولية. غير أن معايير المراجعة الدولية تطبق في غياب المعايير المصرية للمراجعة، على نحو ما هو مذكور في مقدمة المعايير المصرية للمراجعة.

جيم - معايير المحاسبة والمراجعة المصرية (٢٠٠٢-٢٠٠٨)

١٥- وضعت الحكومة الجديدة التي استلمت السلطة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ خطة كبيرة للإصلاح والتحديث على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد الهيكلي. وفي إطار هذه الخطة، قدمت برنامجاً للإصلاحات المالية حظي بتأييد رسمي من الرئيس المصري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويعرف هذا البرنامج رسمياً باسم برنامج إصلاح القطاع المالي، ومن المقرر تنفيذه على مدى الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨. ويمثل البرنامج أول حملة واسعة وموضوعية شاملة أطلقت في مصر حتى اليوم قصد تعزيز القطاع المالي^(٦).

١٦- وبعدها أدركت الحاجة إلى تحسين نظم الإبلاغ والإفصاح الماليين، صدرت مجموعة جديدة من معايير المحاسبة المصرية، في إطار العديد من الجهود الأخرى، عملاً بالمرسوم رقم ٢٤٣/٢٠٠٦ لوزارة الاستثمار وبالتالي حلت محل المعايير القديمة الصادرة بموجب المرسومين الوزاريين رقم ٥٠٣/١٩٩٧ و٣٤٥/٢٠٠٢. وتنطبق هذه المعايير على جميع الشركات المساهمة المسجلة.

١٧- وقد صدرت معايير المحاسبة المصرية الجديدة امتثالاً للتغيرات الاقتصادية والتطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة إما على مستوى أداء الشركات في مجال الأعمال أو على مستوى نظم المحاسبة التي تطبقها. ويعد إصدار هذه المعايير خطوة هامة في تحسين تطبيق الشركات المسجلة لمبادئ الإدارة الجيدة للشركات.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) وزارة الاستثمار والبنك المركزي المصري. Program Information Document: Appraisal Stage.

2006. Report No. AB2097

١٨- وينص قانون الضريبة على الدخل الأخير رقم ٢٠٠٥/٩١ على أن يستند صافي الأرباح للأغراض الضريبية إلى الربح المحاسبي في البيانات المالية المراجعة التي أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، بعد إدخال مفتشي الضرائب للتعديلات، مع استخدام بعض القواعد الضريبية أيضاً لأغراض الإبلاغ المالي.

١٩- وقد أعدت معايير المحاسبة المصرية وعددها ٣٥ معياراً على أساس المعايير الدولية للإبلاغ المالي (نسخة ٢٠٠٥)، باستثناء بعض النقاط التي تم فيها الخروج عن المعايير الدولية وتكييفها (انظر الجدول أدناه). ويرجع معدو التقارير المالية إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي في الحالات التي لا تتناول فيها معايير المحاسبة المصرية قضايا خاصة.

٢٠- ومن النقاط الرئيسية التي تم فيها الخروج عن معايير المحاسبة الدولية/المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتكييفها ما يلي:

- (أ) معيار المحاسبة المصري رقم ١ "عرض القوائم المالية" (ويقابل معيار المحاسبة الدولي رقم ١):
- ١٠ "توزيع الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة (أرباح العاملين) لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل تثبت كتوزيع للربح وذلك طبقاً لمتطلبات القانون المحلي؛
- ٢٠ "يؤثر هذا الخروج أيضاً في معيارين آخرين، هما معيار المحاسبة المصري رقم ٢٢ "نصيب السهم في الأرباح" ومعيار المحاسبة المصري رقم ٣٨ "مزايا العاملين"؛
- (ب) معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" (ويقابل معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦):
- عُدلت الفقرات الخاصة بنموذج إعادة التقييم في الفقرات من ٣١ إلى ٤٢ من هذا المعيار، لأن هذا النموذج لا يمكن استخدامه إلا في حالات محددة وعندما لا يتعارض مع القوانين واللوائح. وفيما عدا هذا تستخدم المنشأة نموذج التكلفة الوارد في الفقرة ٣٠ من معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦؛
- (ج) معيار المحاسبة المصري رقم ١٩ "الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة" (ويقابل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ الذي ألغاه المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم ٧):
- حذفت الفقرات ٤٤ و ٥١ و ٥٢ من هذا المعيار، حيث إنها تمنع تكوين مخصص عام للقروض والسلفيات بوصفه خصماً من الأرباح والخسائر (بند المصروفات)، بدلاً من النص على تكوين هذا المخصص بوصفه خصماً من حقوق الملكية (الاحتياطي). غير أنه حسب أنظمة البنك المركزي المصري والسياسات البنكية المتعارف عليها، يجوز التعامل مع هذا المخصص بوصفه مصروفاً وبالتالي خصمه من الإيراد قبل حساب الأرباح والخسائر؛
- (د) معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" (ويقابل معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧):

هذا المعيار مختلف عن معيار المحاسبة الدولي رقم ١٧ الخاص بالتأجير، لأن قانون التأجير التمويلي المصري رقم ١٩٩٥/٩٥ الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ينص على معاملة مختلفة تماماً عما هو سائد دولياً (المادتان ٢٤ و ٢٥)، حيث يسجل المؤجر الأصل المستأجر في دفاتره ويُهْلِكُه، بينما يسجل المستأجر قيمة المدفوعات عن عقود التأجير ضمن الأرباح والخسائر كمصروفات تخص الفترة التي سددت فيها.

دال - المعايير المصرية للمراجعة

٢١- بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، أعدت الهيئة العامة لسوق المال المعايير المصرية للمراجعة، واستعراضات دورية وخدمات التحقق تمثل معايير المحاسبة الدولية الصادرة في ٢٠٠٧ شكلاً ومضموناً. نوقش المشروع فيما بين الجهات المعنية وصدرت المجموعة النهائية من المعايير بالعربية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وستطبق على جميع الالتزامات المتعلقة بالمراجعة ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتشمل مجموعة المعايير التمهيد، والإطار النظري لخدمات التحقق، و٣٢ معياراً مصرية للمراجعة، ومعياراً للاستعراضات، ومعيارين مصريين لخدمات التحقق، ومعيارين مصريين لخدمات أخرى ذات صلة وتوجيهاً بشأن القضايا التي يجب على مراجع الحسابات مراعاتها في مراجعته بالنسبة للمنشآت الصغيرة. وستحل المجموعة الجديدة من المعايير محل المجموعة القديمة التي صدرت في ٢٠٠٠.

معايير المحاسبة المصرية وما يقابلها من معايير المحاسبة الدولية

رقم معيار المحاسبة المصرية	معايير المحاسبة المصرية	مقابلها في معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية للإبلاغ المالي)
١	عرض القوائم المالية	١
٢	المخزون	٢
٤	قوائم التدفق النقدي	٧
٥	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	٨
٧	الأحداث التالية لتاريخ الميزانية	١٠
٨	عقود الإنشاء	١١
١٠	الأصول الثابتة وإهلاكاتها	١٦
١١	الإيراد	١٨
١٢	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	٢٠
١٣	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	٢١
١٤	تكلفة الاقتراض	٢٣
١٥	الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة	٢٤
١٧	القوائم المالية المجمعة والمستقلة	٢٧
١٨	الاستثمارات في شركات شقيقة	٢٨
١٩	الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة	معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ الذي ألغاه معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٧

رقم معيار المحاسبة المصرية	معايير المحاسبة المصرية	مقابله في معايير المحاسبة الدولية (المعايير الدولية للإبلاغ المالي)
٢٠	القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي	١٧
٢١	المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد	٢٦
٢٢	نصيب السهم في الأرباح	٣٣
٢٣	الأصول غير الملموسة	٣٨
٢٤	ضرائب الدخل	١٢
٢٥	الأدوات المالية - الإفصاح والعرض	معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ الذي ألغاه معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٧
٢٦	الأدوات المالية - الاعتراف والقياس	٣٩
٢٧	حصة الملكية في المشروعات المشتركة	٣١
٢٨	المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة	٣٧
٢٩	تجميع الأعمال	٣
٣٠	القوائم المالية الدورية	٣٤
٣١	اضمحلال قيمة الأصول	٣٦
٣٢	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة	٥
٣٣	التقارير القطاعية	١٤
٣٤	الاستثمار العقاري	٤٠
٣٥	الزراعة	٤١
٣٦	التنقيب عن الموارد التعدينية وتقييمها	٦
٣٧	عقود التأمين	٤
٣٨	مزايا العاملين	١٩
٣٩	المدفوعات المبنية على أسهم	٢

ثالثاً - الإطار التنظيمي

ألف - الإطار القانوني

٢٢- في الوقت الحاضر، القانون الرئيسي المنظم للمحاسبين والمراجعين المهنيين، لا سيما في القطاع الخاص، هو قانون مزاوله مهنة المحاسبة رقم ١٣٣/١٩٥١ والتعديلات التي أجريت عليه. فبموجب القانون الحالي، على الأفراد المزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة أن يسجلوا أنفسهم في السجل العام للمحاسبين والمراجعين، الذي تشرف عليه وزارة المالية والذي لا يقتضي اجتياز امتحان يؤهل للدخول. وينص القانون الحالي على إطار واسع للمحاسبة والإبلاغ المالي، ويأذن لوزارة المالية بوضع بيان موحد بالحسابات والتعليمات المفصلة بشأن المعاملات المحاسبية

وأشكال الإبلاغ. فقد حال النهج القانوني الذي اتبع في مطلع الخمسينات من أجل وضع نظام محاسبي موحد دون وضع وتطبيق معايير محاسبية مواتية لإبلاغ مالي عالي الجودة في اقتصاد السوق^(٧).

٢٣- وبالتعاون مع وزارة المالية، ونقابة التجار، وهيئة سوق المال، والجهاز المركزي للمحاسبات، أعدت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية مشروع قانون لتنظيم مزاول مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر، في إطار تعديل القانون الحالي رقم ١٣٣/١٩٥١. ونوقش مشروع القانون في مجلس الدولة وأحيل إلى الحكومة استعداداً لإحالاته إلى مجلس الشعب لكي يوافق عليه.

٢٤- وللمراجعين مسؤولية أكبر بموجب القانون الجديد. فبموجب المادة ٤٦، يكون المراجع مسؤولاً أمام الشركة التي يراجع قوائمها المالية (بياناتها المالية)، وكذا أمام أطراف ثالثة، عن دفع أي تعويض ناجم عن عمله، الذي ينبغي الاضطلاع به بما يجب من عناية ووفقاً للمعايير والممارسات المهنية^(٨). ويفتقر مشروع القانون إلى عناصر مهمة، غير أن بإمكانه أن يعزز الإطار التنظيمي للمراجعة، مثل الحاجة إلى التعليم المهني المستمر. ويمكن تناول مواطن القصور هذه في القانون نفسه أو في الأنظمة التنفيذية^(٩).

٢٥- ويقدم قانون الشركات رقم ١٥٩/١٩٨١ الإطار الذي تنشأ ضمنه الشركات وتعمل في مصر. ويشمل القانون إجراءات الإنشاء الرئيسية، ومسؤوليات الإدارة والمراقبة، ونطاق مسؤولية المالكين، والإجراءات الضرورية في مجال المراقبة المحاسبية والمالية وغير ذلك من القضايا التي قد تصادفها شركة في معرض تسيير أعمالها^(١٠).

٢٦- وعلى جميع الشركات المسجلة بموجب قانون الشركات أن تملك سجلات محاسبية سليمة وأن تعرض سنوياً بيانات مالية مراجعة. وبموجب قانون الشركات، ينبغي للاجتماع العام السنوي لحملة الأسهم أن يرصد أداء المراجع وأن يعين مراجعاً جديداً أو يحدد تعيين المراجع الحالي. ويلزم قانون الشركات المراجع أيضاً بالإبلاغ عما يلي في الاجتماع العام السنوي: (١) بأن جميع البيانات والشروح المتعلقة بأداء الواجبات بشكل مرض قد حصل عليها، (٢) وأن الشركة تملك سجلات محاسبية مرضية، (٣) وأن جميع المتطلبات القانونية ذات الصلة قد تحسدت في الحسابات، (٤) وأن البيانات المالية تقدم نظرة حقيقية وعادلة عن الحالة المالية للشركة ونتائج العمليات، (٥) وأن المخزون قد سُجل وفقاً للقواعد المعمول بها. ولا يشمل قانون الشركات معايير المحاسبة والمراجعة، وإنما ينص على إجراء مراجعات خارجية للحسابات وفقاً لقانون مزاول مهنة المحاسبة رقم ١٣٣/١٩٥١. ووفقاً لأحكام قانون الشركات، يجب ألا يكون مراجع الحسابات أو أقاربه مؤسساً للشركة

(٧) البنك الدولي، *Report on the Observance of Standards and Codes, Egypt, Arab Republic: Accounting and Auditing*, 15 August 2002.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) Azab BI. *The Performance of the Egyptian Stock Market, Master Thesis*. Birmingham

.Business School, University of Birmingham. September 2002

موضوع المراجعة أو مديراً لها، أو مستشاراً دائماً بها أو عاملاً فيها، لكن ليس هناك أي تقييد فيما يخص تعيين حملة الأسهم في منصب مراجع حسابات الشركة^(١١).

٢٧- ويشمل مشروع تعديل لقانون الشركات، يوجد قيد المناقشة، أحكاماً تلزم جميع الشركات بامتثال معايير المحاسبة ذاتها المنطبقة على الشركات التي تنظمها هيئة سوق المال. وبالإضافة إلى ذلك، تنص هذه الأحكام على حقوق مراجعي حسابات الشركات وواجباتهم.

٢٨- وحسب قانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥، على جميع الشركات المسجلة العمل بمعايير المحاسبة المصرية. ولمصر بورصة منذ عام ١٨٨٢. وفي التسعينات، قررت حكومة مصر أن تنعش سوق ماله من خلال النهوض بوضعها واستعادة ثقة المستثمرين. وهكذا أصدرت الحكومة قانون سوق رأس المال الجديد رقم ١٩٩٢/٩٥، مشجعة بذلك رأس المال الأجنبي الجديد ورأس المال الوطني^(١٢).

٢٩- ويلزم قانون رأس المال جميع الشركات المسجلة بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية^(١٣). ونص المرسوم الوزاري رقم ١٩٩٧/٥٠٣ على استخدام جميع المؤسسات التجارية لمعايير المحاسبة المصرية، وفي غياب معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بالمعاملة المحاسبية، يُعمل بشروط معايير المحاسبة الدولية. وبالتالي، ألزم قانون سوق رأس المال جميع الشركات المسجلة بنشر القوائم المالية في صحيفتين واسعتي الانتشار وإنشاء لجنة لمراجعة الحسابات.

٣٠- وفي ٢٠٠٢، أقرت هيئة سوق المال قواعد جديدة للقيود واتخذت إجراءات إدارية محسنة ضد الجهات المصدرة التي لا تمتثل لمتطلبات الإبلاغ. ونتيجة لذلك شطبت المئات من الشركات لعدم تقيدها بقواعد القيد الجديدة. وترمي القواعد إلى ضمان إعداد القوائم المالية وعرضها في الوقت المناسب وإلى امتثال الجهات المصدرة لمتطلبات المحاسبة والمراجعة وغيرها من المتطلبات القانونية امتثالاً تاماً. ووفقاً لهذه القواعد، بإمكان هيئة سوق المال أن تفرض غرامة إدارية إذا لم تفصح الجهة المصدرة عن المعلومات التي أدت إلى وقوع خسائر لدى المستثمرين. وقد تتضاعف الغرامة في حالة تكرار عدم الإفصاح في أثناء السنة ذاتها. وتنص المادة ٦٥ من قانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥ على فرض غرامة قدرها ٢٠٠٠ جنيه مصري عن كل يوم على الشركات التي لا تقدم المعلومات المطلوبة في غضون ٤٥ يوماً من انتهاء الربع الأول و ٩٠ يوماً بعد انتهاء كل سنة مالية. ووفقاً للقواعد الجديدة، على جميع الشركات المسجلة أن تنشئ لجنة لمراجعة الحسابات بهدف تعزيز إدارة الشركات وتحسن الإبلاغ المالي. ويشمل الإفصاح المالي الواجب بيان الميزانية، وبيانات الدخل والتدفق النقدي، والتغيرات الحاصلة في أصول حملة الأسهم وفي تشكيلة مجلس الإدارة، إضافة إلى تقرير المراجع الخارجي للحسابات وتقرير

(١١) البنك الدولي، *Report on the Observance of Standards and Codes, Egypt, Arab Republic: Accounting and Auditing*. 15 August 2002.

(١٢) Wahdan MA et al. *Auditing in Egypt: A study of the legal framework and professional standards*. Partners' conference, Maastricht School of Management. 2005.

(١٣) صدر المرسوم الوزاري رقم ١٩٩٧/٥٠٣ عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، التي كانت الوزارة المشرفة على هيئة سوق المال. ثم تغير اسم الوزارة إلى وزارة التجارة الخارجية، التي لا تزال تصدر متطلبات المحاسبة والمراجعة إلى جميع المؤسسات التجارية الواقعة ضمن الإطار التنظيمي لهيئة سوق المال. وحالياً، تعد وزارة الاستثمار مسؤولة عن إصدار هذه المعايير.

المدراء. وتلزم الشركات بنشر موجز لتقاريرها السنوية ونصف السنوية في صحيفتين، إحداهما على الأقل عربية. وليس على الشركات نشر التقرير السنوي الكامل، وإن كان العديد من الشركات المتداولة بشكل نشيط في البورصة ينشر بالفعل تقريراً مفصلاً (ولكن بدون أي شكل نموذجي). وتجدر الإشارة إلى أن هيئة سوق المال أصدرت مؤخراً المرسوم رقم ٢٠٠٦/٩٦ الذي يوضح دور هيئة سوق المال في رصد الإبلاغ المالي للشركات، بما في ذلك تقييم جودة مراجعي الحسابات. وينص القانون رقم ٢٠٠٨/١٢٣ الذي يتضمن بعض التعديلات على قانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥ على أن هيئة سوق المال مسؤولة عن إقامة سجل لمحاسبي الشركات العامة وأن الهيئة ستضع شروط القيد في ذلك السجل والشطب منه.

٣١- ويلزم قانون المصارف رقم ٢٠٠٣/٨٨ جميع المصارف بالعمل بشروط المحاسبة والمراجعة والمبادئ التوجيهية التي وضعها البنك المركزي المصري. ويصدر البنك المركزي مبادئ توجيهية إلى المصارف بشأن الإبلاغ المالي ويلزمها باتباع معايير المحاسبة المصرية. غير أن البنك المركزي لم يصدر بعد المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن الإبلاغ للقطاع المصرفي؛ ولذلك تبلغ المصارف بموجب توجيهات البنك المركزي بشأن معايير المحاسبة المصرية، التي تتماشى إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية في نسختها لعام ٢٠٠٢. ويلزم البنك المركزي أيضاً المصارف بتقديم تقارير سنوية ونصف سنوية وفصلية، بما في ذلك تقديم القوائم المالية. وتنص الأنظمة الرامية إلى ضمان جودة المراجعة على أن من واجب مراجعين مرخص لهما القيام بمراجعة البيانات المالية للمصرف وأن ليس بإمكان كل مراجع التوقيع على تقارير مراجعة الحسابات لأكثر من مصرفين في السنة. ولا يجوز للموقعين أن يكونا شريكين لشركة مراجعة واحدة. وتجدر الإشارة أيضاً أن قانون المصارف ولائحته التنفيذية يلزمان المصارف بأن تكون لديها إدارة للمراجعة الداخلية للحسابات ترفع تقارير إلى لجان المراجعة التابعة للمصرف. ويعد البنك المركزي حالياً مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية للإبلاغ المالي تقوم على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٣٢- ويعد الجهاز المركزي للمحاسبات مسؤولاً عن مراجعة حسابات المنشآت المملوكة للدولة. وينظم قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٩٨٨/١٤٤ مراجعة حسابات الإدارات والوكالات الحكومية، والمنشآت والشركات التابعة للقطاع العام التي لا تقل فيها نسبة حق الملكية عن ٢٥ في المائة. ويراقب الجهاز الصناديق الحكومية وصناديق هيئات الشركات الأخرى التابعة للقطاع العام. ويساعد البرلمان على التحكم مالياً في كل من قسم المحاسبة والقسم القانوني، والتحقق من الأداء، ومتابعة تنفيذ الخطة والاستعراض القانوني للقرارات الصادرة بشأن المخالفات المالية. ويقدم الجهاز المركزي للمحاسبات تقاريره إلى مجلس الشعب (البرلمان)، الذي يحيلها إلى لجان متخصصة لاستعراضها. واتخذ الجهاز المركزي للمحاسبات خطوات هامة نحو توحيد معايير المحاسبة والمراجعة في القطاع العام مع المعايير المتعارف عليها دولياً. بيد أنه ينبغي تعزيز قدرة الجهاز المركزي للمحاسبات من أجل تحسين الامتثال للمعايير المتعارف عليها دولياً في مجال المحاسبة والمراجعة بالقطاع العام^(١٤).

٣٣- ولا يمكن تعيين شركات المراجعة بصفة مراجعين قانونيين للشركات. وبموجب الإطار التشريعي الحالي في مصر، لا يقوم بوظيفة مراجع الحسابات إلا الأفراد المرخص لهم بذلك. وفي الممارسة تعين الشركات شركاء أفراداً من شركات لمراجعة الحسابات.

باء - الهيئات المنظمة

٣٤- توجد في مصر ثلاث هيئات منظمة هي: هيئة سوق المال والبنك المركزي المصري والهيئة المصرية للرقابة على التأمين^(١٥).

٣٥- هيئة سوق المال هي الوكالة المنظمة للسوق المسؤولة عن ضمان وجود سوق تتسم بالشفافية والأمان لفائدة المستثمرين في مصر، وتقع تحت إشراف وزير الاستثمار.

٣٦- وتؤدي هيئة سوق المال دوراً كبيراً في خلق مناخ يرسّخ ثقة عامة الجمهور في تشجيع الاستثمار في الشركات المصرية. وتعزز هيئة سوق المال شفافية السوق من خلال رصدتها للتقيد بقواعد الإفصاح السارية على جميع الشركات وصناديق الاستثمار المسجلة في البورصة. كما تتعرض الهيئة وتحلل الممارسات المهنية السيئة في مجالات المحاسبة والمراجعة والإفصاح. وتطبق هيئة سوق رأس المال قانون سوق المال ولوائحه التنفيذية والمقررات ذات الصلة عن طريق: (١) تسلم طلبات إصدار الأوراق المالية الجديدة والموافقة عليها؛ (٢) البت في الترخيص لجميع الشركات العاملة في قطاع الأوراق المالية؛ (٣) ضمان إفصاح الفاعلين في السوق والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية استناداً إلى معايير المحاسبة الدولية^(١٦). ويجوز لهيئة سوق المال أن تصوغ مشروع لوائح ثانوية جديدة، تصدر بعدئذ لوزارة الاستثمار في صورة مراسيم. وقد جرى إصدار لوائح وقواعد تنفيذية جديدة لمعالجة عدد من المسائل من بينها الإفصاح والتسجيل في البورصة والعطاءات ومتطلبات حوكمة الشركات وصناديق الاستثمار المشترك وحقوق أقلية المساهمين والتسديد^(١٧).

٣٧- وتستعرض هيئة سوق المال القوائم المالية السنوية التي تقدمها الشركات المسجلة في البورصة. والغرض الرئيسي من هذا الاستعراض هو ضمان عرض القوائم المالية في الوقت المحدد. ويُعتمد في ذلك الاستعراض على قائمة مرجعية تقوّي شروط الإبلاغ والإفصاح وتساعد في رصد التقيد بشروط المحاسبة والمراجعة في إعداد البيانات المالية. أما فيما يخص التقيد، فإن من مهام المستعرضين التركيز على مدى لجوء الشركات والمراجعين إلى مناورات محاسبية تعطي صورة غير حقيقية عن وضع الشركة المالي وعن أدائها التشغيلي. ويتأكد المستعرضون كذلك مما إذا كانت تقارير مراجعة الحسابات التي ترافق القوائم المالية تتبع شكل الإبلاغ الذي تنص عليه معايير المحاسبة المصرية.

٣٨- وفي حال الوقوف على حالة خرق للمعايير، تتمتع هيئة سوق المال بصلاحيات واسعة لفرض عقوبات إدارية من بينها إصدار تحذير، والشطب من قائمة الشركات المسجلة في البورصة، ووقف الرخص أو سحبها،

(١٥) Bahaa-Eldin Z. *Legal Constraints on the Role of Financial Regulators in Egypt*. January 2001

(١٦) Dahawy K and Conover T. *Accounting Disclosure in Companies Listed on the Egyptian Stock*

.Exchange. *Middle Eastern Finance and Economics*. 2007. 1

(١٧) World Bank. *Report on the Observance of Standards and Codes – Corporate Governance Country*

.Assessment: Egypt. March 2004

وفرض غرامات نقدية، وإلغاء صفقات (حتى بعد التسوية إذا سبق أن حدث فعل مخالف للقانون)، والتحقيق في قرارات المساهمين ووقف تنفيذها. ويجوز للهيئة إحالة الملفات إلى النائب العام لإقامة دعوى.

٣٩- وعلاوة على التشريع المذكور أعلاه، وضعت بورصتا القاهرة والإسكندرية عدداً من قواعد التسجيل للشركات الراغبة في التسجيل وفي طرح أسهمها في البورصة، وذلك بالتنسيق مع هيئة سوق المال^(١٨).

٤٠- ويُدير بورصتي القاهرة والإسكندرية (اللتان تُعرفان الآن باسم البورصة المصرية)، وهي من الناحية القانونية هيئة ذاتية التنظيم، مجلس إدارة منتخب تحت إشراف هيئة سوق المال. وكانت البورصتان قد أُسستا في عامي ١٨٨٣ و ١٩٠٣، على التوالي، وبلغتا ذروة النشاط في تاريخهما في الأربعينيات من القرن الماضي عندما كانتا تمثلان، مجتمعين، خامس أكبر سوق في العالم. وبعد عقود من تدي نشاط السوق، استأنفت البورصتان نموها في عام ١٩٩٢ بفضل الزخم الذي أحدثته الإصلاحات الاقتصادية وعملية الخصخصة والتغيرات التي طرأت على المناخ التنظيمي. ونتيجة الإصلاحات الاقتصادية، ارتفعت القيمة السوقية ارتفاعاً صاروخياً فبلغت ٦٠٢ مليار جنيه مصري في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بعد أن كانت تعادل ٥ مليارات جنيه مصري في عام ١٩٩٠.

٤١- ولهيئة سوق المال الحق في أن تعترض على القرارات التي يصدرها مجلس إدارة البورصتين. والبورصتان مسؤولتان عن الإشراف على الالتزام بقواعد القيد غير أنهما لا تملكان أي سلطة للتحقيق والاستفسار. ويجوز لهما أن تفرض عقوبات من بينها تخفيض مرتبة الشركة المخالفة في قائمة القيد وإيقاف المتاجرة بالأسهم وشطب الشركة المعنية من قائمة الشركات المسجلة في البورصة وفرض غرامات نقدية (منذ التغيرات التي أُجريت حديثاً على قواعد القيد في البورصة).

٤٢- والبنك المركزي المصري هو أقدم الهيئات المنظمة الثلاث المذكورة. وهو كيان قانوني عام مستقل بذاته. والاستقلالية بهذا المعنى هي كون البنك كياناً قانونياً مستقلاً لا يقع تحت إشراف إداري مباشر من أية هيئة حكومية^(١٩). وللبنك المركزي سلطة اتخاذ عدد من الإجراءات ضد المصارف التي تخل بمقتضيات القانون. ومن بين تلك الإجراءات إلغاء تسجيل المصرف المعني واقتطاع مبالغ من حساب المصرف لدى البنك المركزي في حال عدم محافظته على نسبة السيولة المطلوبة، وإرسال إخطار إلى المصرف يبيّن الإخلال، وتقليص التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى المصرف، ومنعه من الدخول في أنشطة معينة، واشتراط إيداعه أموالاً إضافية لدى البنك المركزي والدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس إدارة المصرف بغية مناقشة الإخلالات، وتعيين عضو مراقب في مجلس إدارة المصرف، وحل المصرف^(٢٠).

٤٣- أما الهيئة المصرية للرقابة على التأمين فقد أنشئت وفقاً لقانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم ١٠ الصادر في عام ١٩٨١. وسُنّت تلك التشريعات من أجل إتاحة مشاركة القطاع الخاص في ميدان التأمين وإعادة

Azab BI. *The Performance of the Egyptian Stock Market, Master Thesis*. Birmingham Business School, University of Birmingham. September 2002 (١٨)

Bahaa-Eldin, Z., *Legal Constraints on the Role of Financial Regulators in Egypt*, January 2001 (١٩)

المرجع نفسه. (٢٠)

هيكلية إطار الرقابة عليه^(٢١). وثمة لوائح محاسبية جديدة خاصة بشركات التأمين تقتضي من تلك الشركات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة/المعايير الدولية للإبلاغ المالي عند عرض القوائم المالية للأغراض العامة. ويجري، بشكل مؤقت، تطبيق القوانين الوطنية على قياس الأعمال الفنية التي تقوم بها شركات التأمين - بشأن حساب الجوانب الفنية بشكل رئيسي.

٤٤- ومن السلطات التي يمكن للهيئة المصرية للرقابة على التأمين، استخدامها ضد شركة التأمين المخالفة إرسال إخطار إليها، والحد من حق الشركة في قبول صفقات تأمين جديدة ومطالبة الشركة المعنية بتقديم قوائم مالية إضافية وطلب عقد اجتماع لمجلس إدارة الشركة وتعيين عضو مراقب في المجلس والحد من توزيع أرباح الأسهم على المساهمين وتعديل سياسات الاستثمار التي تتبعها الشركة، وتنحية بعض المديرين التنفيذيين في الشركة وحل مجلس الإدارة^(٢٢).

جيم - المهنة

٤٥- تؤدي جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية دوراً محورياً في مهنة المحاسبة. وهي منظمة تضم المحاسبين المعتمدين وتقع على عاتقها مسؤولية وضع المعايير التعليمية والمهنية. والجمعية عضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين. وأنشئت في عام ١٩٤٦ ويدير شؤونها مجلس إدارة.

٤٦- وتقبل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية الأعضاء إذا توفر فيهم شرط واحد أو أكثر من الشروط التالية: (١) العضوية في معهد المحاسبين المعتمدين في إنكلترا وويلز أو في غيرها من الهيئات المهنية الأجنبية المقبولة؛ (٢) درجة الدكتوراه في المحاسبة أو المراجعة مع خبرة ثلاث سنوات على الأقل من العمل بدوام كامل؛ (٣) خبرة ثلاث سنوات على الأقل من العمل بدوام كامل في مكتب عضو مزاوٍ من أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو ما يعادل ذلك، واجتياز الامتحان بجزأيه. ويؤخذ الجزء الأول من الامتحان بعد قضاء ثمانية عشر شهراً في العمل ثم يؤخذ الجزء الثاني منه في نهاية فترة الثلاث سنوات.

٤٧- وتوجد لدى لجنة القيد في جداول المحاسبين والمراجعين التابعة لوزارة المالية قائمة تضم أزيد من ٣٠.٠٠٠ محاسباً مسجلاً. وتقتضي قواعد القيد من المتخرج أن يكون حائزاً على شهادة البكالوريوس في المحاسبة لكي يقيد محاسباً متدرباً. ويصبح المتدربون محاسبين من الدرجة الأولى بعد أن يقضوا ثلاث سنوات في العمل في مكتب محاسب وهو ما يجيز لهم العمل مراجعين لحساب مشاريع مملوكة لشخص واحد ولحساب شركات الأشخاص. وبعد اكتساب خمس سنوات أخرى من الخبرة، يحصل المحاسبون على شهادة قيد نهائية ويُجاز لهم التصرف بصفتهم مراجعين لحسابات الشركات. وليس مطلوباً من المراجعين اجتياز أية امتحانات تأهيلية قبل قيدهم في

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) Bahaa-Eldin, Z. *Legal Constraints on the Role of Financial Regulators in Egypt*. January 2001

جدول المحاسبين. ويمكن للمراجعين كذلك القيد مباشرة في جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بصفتهم أعضاء وهو ما يؤهلهم للحصول على ترخيص لمراجعة حسابات الشركات^(٢٣).

٤٨- وفي عام ٢٠٠٢، ورد في دراسة أجراها البنك الدولي أن مزاوي مهنة المراجعة في مصر غير ملزمين بالتقيد بمدونة قواعد سلوك عصرية تتماشى ومدونة قواعد السلوك الخاصة بالمحاسبين المحترفين التي وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين^(٢٤). ويناقش قانون نقابة المحاسبين رقم ١٩٧٢/٤٠ شروط الإخلال بقواعد السلوك كالغش، مثلاً. وبالرغم من أن وزارة المالية والنقابة ما فتتتا تبرزان أهمية العلم بالشروط القانونية، فإن بعض المحاسبين والمراجعين يتجاهلون مدونة قواعد السلوك من أجل الرفع من مستوى الأداء العملي.

٤٩- وقد خطّت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية مشروع مدونة قواعد سلوك جديدة تتقيد بمدونة الاتحاد الدولي للمحاسبين في جميع جوانبها. وأصدرت هيئة سوق المال، استناداً إلى المشروع المذكور، بعض القواعد التي تسري على جميع المراجعين المسجلين وتعكف الجمعية ووزارة المالية في الوقت الحاضر على إعداد رسالة بغرض إصدار تلك المدونة وتطبيقها على جميع الأعضاء في الجهاز المركزي للمحاسبات^(٢٥).

٥٠- وجميع الحاصلين على شهادة في المحاسبة مؤهلون للانضمام إلى النقابة. أما المهن الست التي تُعتبر معادلة للعمل في مكتب محاسب مزاوّل فهي: (١) مراجع في الجهاز المركزي للمحاسبات، (٢) مفتش ضرائب، (٣) مفتش تأمين اجتماعي، (٤) محاسب في وزارة المالية، (٥) مفتش في وزارة التجارة الخارجية، (٦) موظف مكلف بالمسائل المالية في أي من الإدارات الحكومية المختلفة.

٥١- ويتضمن الإطار القانوني المحيط بمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر قانون الشركات الأساسي وقانون مزاولة مهنة المحاسبة (١٩٥١) وقانون المصارف (١٩٥٧). واقترحت في عام ١٩٩٧ مراجعة قانون الشركات غير أنه لم يُفرغ من إضفاء اللمسات الأخيرة عليها ومن تنفيذها بعد. وقد كان لقانون الجهاز المركزي للمحاسبات (١٩٨٨) ولقانون سوق رأس المال وقعٌ وتأثير كبيران على مزاولة المحاسبة والمراجعة في مصر. فهاتان المجموعتان من القوانين تمثلان معاً الإطار القانوني الذي تعمل من خلاله مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر^(٢٦).

(٢٣) Wahdan MA et al. *Auditing in Egypt: A study of the legal framework and professional standards*. (٢٣)
Partners' conference, Maastricht School of Management. 2005

(٢٤) World Bank. *Report on the Observance of Standards and Codes, Egypt, Arab Republic: Accounting and Auditing*. 15 August 2002

(٢٥) The Egyptian Society of Accountants and Auditors, Annual Report, 2007

(٢٦) Wahdan MA et al. *Auditing in Egypt: A study of the legal framework and professional standards*. (٢٦)
Partners' conference, Maastricht School of Management. 2005

٥٢- وتواجه مهنة المراجعة في مصر مصاعب في التقيد بالمعايير المهنية السارية في مجال المحاسبة والمراجعة. ومن العوامل التي تساهم في عدم التقيد بتلك المعايير: (١) نقص التجربة والخبرة؛ (٢) الفجوة القائمة بين تعليم المحاسبة والمراجعة وبين أحدث الممارسات في هذا المجال؛ (٣) قلة تنافسية المهنة من حيث الأجور والحوافز^(٢٧).

رابعاً - بناء القدرات

٥٣- لقد جعل قانون سوق المال المصري رقم ٩٥ الصادر في عام ١٩٩٢ لزاماً على الشركات إعداد قوائمها المالية السنوية والدورية والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة وللمعايير المحاسبية المصرية التي توافق المعايير الدولية للمحاسبة مع استثناء بعض التعديلات. ويقتضي القانون أن يضع تقارير مراجعة الحسابات السنوية وتقارير الاستعراض الدورية مراجع حسابات مستقل وكفؤ ومؤهل وفق ما تتطلبه المعايير الدولية للمحاسبة^(٢٨).

٥٤- وأهم مكونات إطار الإفصاح والشفافية في مصر هي كما يلي: (١) إطار قانوني لإصدار القواعد واللوائح وفقاً للمعايير الدولية؛ (٢) وكالة منظّمة تنفذ تلك المعايير؛ (٣) مراجع حسابات مستقل وكفؤ ومؤهل؛ (٤) جمعية محاسبين مهنية منضبطة ذاتية التنظيم، تضع المعايير وترصد تنفيذها^(٢٩).

٥٥- ولا تضمن المعايير وحدها نوعية المعلومات المالية التي يُفصَح عنها، فما ينبغي أخذه في الحسبان كذلك هو العوامل المؤسسية من قبيل حوافز المُعدِّين، إلى جانب بناء قدرات المزاوِلين وإنشاء مراجعي حسابات مستقلين وأكفاء ومؤهلين.

ألف - البرامج التعليمية

٥٦- وتعاني نوعية التعليم من انعدام منهج عصري ومن ارتفاع شديد في نسبة عدد الطلبة إلى عدد الأساتذة. وحسب دراسة أجراها البنك الدولي^(٣٠)، بلغت نسبة عدد الطلبة إلى عدد الأساتذة في قسم المحاسبة والمراجعة في الجامعات العامة الكبيرة أستاذاً واحداً لكل ألف طالب وهو ما يؤدي إلى انحدار نوعية التعليم ويعوق التواصل الذي لا غنى عنه بين الأستاذ والطلاب. ولا تحسّن البرامج التعليمية الفكر النقدي لدى الطلاب ولا تزيدهم خبرةً. فدروس المحاسبة والمراجعة التقليدية تركز على مواضيع أساسية وليس على تطبيق المعايير. إلّا أن نسبة عدد الطلبة إلى عدد الأساتذة تشهد انخفاضاً بسبب كثرة عدد الجامعات الخاصة الجديدة وأقسام اللغة الإنكليزية في مدارس التجارة في الجامعات العامة في الوقت الذي تُستخدم في التعليم كتب مدرسية دولية جديدة ومستوفاة بآخر المعلومات. وفي

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) Yassin H. www.cs.unimaas.nl/auditing-symposium/the%20new%20impact%20of.ppt#28

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) World Bank. *Report on the Observance of Standards and Codes, Egypt, Arab Republic:*

Accounting and Auditing. 15 August 2002

مستوى الدراسات الجامعية العليا، تكون نوعية التعليم في مجال المحاسبة والمراجعة عالية نسبياً لأن المنهاج الدراسي يتضمن المعايير والممارسات الدولية للمحاسبة والمراجعة ويشجع على التطور وعلى إجراء بحوث تطبيقية^(٣١).

٥٧- ورغم أن الجامعات الخاصة تقدم تعليمًا من نوعية عالية في ميدان المحاسبة فإن أفضل الطلاب نادراً ما يمارسون مهنة المحاسبة العامة في مصر. والسبب في ذلك أن المكافآت والأتعاب التي يتم تقاضيها في مهنة المحاسبة ليست تنافسية. علاوةً على ذلك، في حين أن الجامعات الخاصة تقدم برامج محاسبة باللغة الإنكليزية مستخدمةً منهاجاً دولياً وكتباً مدرسية باللغة الإنكليزية، فإن ارتفاع رسوم الدراسة في الجامعات الخاصة لا يجعلها في متناول للجميع. وبينما أنشأ العديد من الجامعات العامة أقساماً للغة الإنكليزية داخل قسم المحاسبة، من المرجح أن يكون أثر ذلك في مهنة المحاسبة محدوداً.

٥٨- وقد أحدثت تخصصات جديدة في الجامعات العامة بالتعاون مع جامعات عالمية رائدة؛ وهي تخصصات تفضي إلى الحيازة على شهادة البكالوريوس مع الدراية المهنية. ومن الأمثلة على ذلك تخصص المحاسبة الذي يزود الطلاب بأحدث المعارف في مجال المحاسبة والمراجعة ويمكنهم من دخول الامتحان مسلحين بالمعارف المطلوبة.

باء - برامج التلمذة

٥٩- ليس من شروط التسجيل أن تكون لدى المبتدئين معرفة عملية كافية لإجراء المراجعة. وتُعتبر الشروط مستوفاة في حال حصول صاحب الطلب على رسالة من مكتب محاسبة تثبت أن لصاحب الطلب خبرة عمل تناسب فترة التلمذة المحددة. فضلاً عن ذلك، تزداد الفجوة المعرفية بين المزاويلين اتساعاً بسبب انعدام نظام تعليم مستمر. وقد شرعت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية في تقديم برنامج تعلّم للمرشحين المسجلين لدخول الامتحان الذي تنظمه. غير أن أغلب المحاسبين والمراجعين المزاويلين غير الأعضاء في الجمعية سينقصهم التدريب والمعرفة المناسبة للقيام بالإبلاغ المالي العالي النوعية.

٦٠- وتنظم جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية حلقات دراسية وحلقات عمل مفتوحة لمزاويلي المهنة والأساتذة تتناول مختلف المسائل المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي/معايير المحاسبة المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم الجمعية دورة تعليمية في موضوع المعايير الدولية للإبلاغ المالي تتكامل بمنح شهادة وتبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨^(٣٢).

٦١- وفي ضوء الاستقلالية المتزايدة التي تتسم بها المعلومات والتقارير المالية والتي تؤثر في دور المحاسبين والمراجعين، وفي ضوء ما لدور المحاسبين والمراجعين من أثر على الصعيد الاقتصادي عموماً وعلى المستويين الوطني والدولي، أنشأت الجمعية مشروعاً يهدف إلى وضع قواعد عامة للتطوير المهني المستمر بالاتفاق مع الاتحاد الدولي

(٣١) Wahdan MA et al. *Auditing in Egypt: A study of the legal framework and professional standards*. Partners' conference, Maastricht School of Management. 2005.

(٣٢) جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧.

للمحاسبين بعد دراسة الأنظمة المطبقة في منظمات مهنية دولية أخرى. والغاية من هذه القواعد تحسين مستوى أعضاء الجمعية التعليمية والمهني من أجل مواكبة التقدم الحاصل في مجال المحاسبة والمراجعة^(٣٣).

٦٢- وتقدّم الجامعات والمنظمات الأكاديمية في غالب الأحيان التدريب والتعليم المتعلقين بالمعايير الدولية للإبلاغ. وفي الآونة الأخيرة، أدرجت الجامعات بالفعل دروساً خاصة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي في مقرراتها الجامعية ومقررات الدراسات العليا بوصفها دروساً اختيارية. وفي بعض الجامعات، تقدّم دروس مبادئ المحاسبة بالاستناد إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتراجع الكتب المدرسية المتعلقة بالمحاسبة من أجل إدراج التغييرات التي تنجم عن تنفيذ المبادئ الدولية للإبلاغ المالي.

خامساً - الدروس المستخلصة

٦٣- لقد اتخذت مصر عدة خطوات لتحسين نظامها في الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات. وتسهيلاً لتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية للمحاسبة في مصر، تم إصدار معايير المحاسبة والمراجعة المصرية عملاً بالمعايير الدولية مع بعض الاختلافات/التكييفات.

٦٤- وتبين أن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي عملية تدريجية. وكانت الخطوة الأولى اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة في وقت مبكر في عام ١٩٩٧. وبلغت العملية في الوقت الحاضر مرحلة ترجمة المعايير إلى اللغة العربية حالما تختار جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة التي تسري على الوضع في مصر. وتصبح هذه المعايير الأساس الذي سيُستند إليه في صياغة معايير مصرية. وستُقدم النسخة الأولى من تلك المعايير إلى اللجنة الدائمة من أجل مناقشتها واعتمادها، ثم تُرسل إلى وزارة التجارة الخارجية بغية إصدارها بمرسوم وزاري^(٣٤). وتتمثل الخطوة الثانية في الاعتماد الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية التي تُعتبر النسخة المعربة من المعايير الدولية للمحاسبة. وجاء كذلك في المقدمة الموضوعية للمعايير المصرية أنه ينبغي تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة على المسائل التي لا يتناولها أي معيار من المعايير المصرية.

٦٥- ورغم كون معايير المحاسبة المصرية تستند إلى المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، فقد تأخر تنفيذ المعايير الجديدة. وتأخر كذلك صدور إرشادات في تنفيذ تلك المعايير. وذلك بسبب بطء عملية صدور المعايير المحلية.

٦٦- ويحتاج معدو القوائم المالية ومراجعو الحسابات الذين يعملون في الشركات المحلية الصغيرة إلى قدر كبير من التدريب والتعليم. ومن الدروس التي تم استخلاصها من التنفيذ الأول أن تَيْنِكَ المجموعتين لا تفهمان معايير المحاسبة فهماً كافياً.

٦٧- ويعتمد الإبلاغ المالي العالي النوعية على الإنفاذ. فمجرد اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة المقبولة دولياً ليس كافياً لضمان تحسين الإبلاغ المالي للشركات. وهناك ثلاث حلقات مهمة في سلسلة الإنفاذ ويجب تقوية كل

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) Wahdan MA et al. *Auditing in Egypt: A study of the legal framework and professional*

standards. Partners' conference, Maastricht School of Management. 2005

حلقة من تلك الحلقات. أولاً، يجب على مديري الشركات، الذين يتحملون المسؤولية القانونية عن إعداد وتقديم القوائم المالية، أن يضمنوا تطبيق المحاسبين لمعايير المحاسبة كما يجب. ثانياً، يجب على المراجعين أن يتصرفوا بشكل مستقل بغية ضمان تقييد القوائم المالية بالمعايير الثابتة وتقديمها صورة حقيقية ونزيهة عن وضع الشركة المالي وعن نتائج عملها. ثالثاً، يجب على كل من المنظمات الذاتية التنظيم وعلى الهيئات المنظمة الرسمية أن تنفذ ترتيبات تمكن من رصد التقييد بالقانون رصداً فعالاً وأن تُثبت على اتخاذ إجراءات ضد منتهكي القانون.

٦٨- وما انفكت هيئة سوق المال تسعى جاهدة إلى توعية الإدارة العليا للشركات المسجلة في البورصة بمتطلبات التقييد بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي.

٦٩- وينبغي أن تكون شروط التعليم المستمر، التي تتطلب الرصد والإنفاذ، موافقة للمبادئ التوجيهية/المعايير التي وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين. وينبغي لبرامج التدريب أن تمكن المراجعين والمحاسبين المزاوئين من الاطلاع على التطبيق العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة ومدونة قواعد السلوك الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين الخاصة بالمحاسبين المحترفين. ويمكن أن تعالج هذه المسألة وفقاً للقانون الجديد أو للوائح الصادرة طبقاً لمقتضيات القانون. وسيكون مجلس مصر للرقابة على محاسبي الشركات العامة مسؤولاً عن استمرار تحسين المؤهلات المهنية للمحاسبين الذين يعدّون القوائم المالية للشركات المسجلة في البورصة.

٧٠- ويجب على الجامعات العامة المصرية أن تراجع وتستوفي مقرر المحاسبة الذي يدرّس فيها لكي تدمج فيه المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة وأن تعتمد التعليم التطبيقي المنحى في المستوى الجامعي في المؤسسات التعليمية العليا. وينبغي تدريس الأبعاد الأخلاقية لإدارة الأعمال والشؤون المالية للشركات والمحاسبة ومراجعة الحسابات - مدعوماً بدراسات حالة - في برامج الدراسات الجامعية في مدارس إدارة الأعمال أو كليات التجارة.

٧١- ويجب تعديل بعض القوانين واللوائح حتى يتسنى تنفيذ متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي تنفيذاً كاملاً، كالقانون المتعلق بالتأجير التملكي مثلاً. وقد يكون من المفيد، على المدى الطويل، الرجوع إلى المعاملات والتعاريف المحاسبية خارج نطاق مواد القانون لكي يتسنى التقريب والتحديث في الوقت المناسب.

سادساً - خاتمة

٧٢- تستعرض هذه الورقة المسائل العملية المتعلقة بتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في مصر ويصف الوضع السائد حالياً في مجال المحاسبة والمراجعة والإطار القانوني الذي يحكم المهنة في مصر.

٧٣- وقد بذلت مصر، في السنوات الأخيرة، جهوداً كبيرة في سبيل (١) تقريب متطلبات الإبلاغ المالي للشركات من المعايير الدولية للمحاسبة/المعايير الدولية للإبلاغ المالي، (٢) سد فجوة التقييد الحاصلة في ممارسة كل من المحاسبة والمراجعة. ونتيجة لذلك، أُدخلت تحسينات هامة على متطلبات المحاسبة والإفصاح السارية على كل من الشركات المسجلة في البورصة وعلى المؤسسات المالية وعلى معايير المحاسبة المصرية قياساً إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وبالإضافة إلى ذلك، تمت صياغة قانون جديد لمزاولة مهنة المحاسبة بالاتفاق بين جميع أصحاب المصلحة على الرغم من أنه لم يصدر بعد. ومن الممكن إدخال تحسينات أخرى عن طريق وضع إطار تشريعي عصري يشتمل على إطار تنظيمي ملائم سارٍ على المراجعين المزاوئين يعالج مواطن الضعف في الترتيبات التعليمية

والتدريبية المهنية ويُحدث امتحانات تأهيل من أجل منح رخص مزاولة المهنة للمراجعين وينشئ آلية إنفاذ تضمن التقيد بمعايير المحاسبة والمراجعة السارية.

٧٤- وقد اتُخذت بالفعل خطوات مهمة للاستفادة من إصلاح قطاع المحاسبة. ومن بين هذه الخطوات:

(أ) صدور مجموعة جديدة من معايير المحاسبة المصرية تستند إلى المعايير الدولية للمحاسبة/المعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام ٢٠٠٦؛

(ب) صدور مجموعة جديدة من معايير المراجعة تستند إلى المعايير الدولية للمراجعة في عام ٢٠٠٨؛

(ج) إدراج مواد جديدة في قانون سوق رأس المال تقتضي إحداث سجل خاص بمجلس الرقابة على محاسبي الشركات العامة؛

(د) إحداث وحدة جديدة داخل هيئة سوق المال مكلفة برصد الإبلاغ المالي.

٧٥- وعلى الرغم من هذه الخطوات، يحتاج نظام الإبلاغ المالي في مصر إلى مزيد من التحسينات لا سيما في تسريع عملية إصدار معيار محاسبة مصري جديد بعد خروج أي معيار دولي جديد للإبلاغ المالي، وتقليص الفجوة القائمة بين تعليم المحاسبة وبين ممارستها في ضوء المتطلبات الدولية.

- - - - -